الثنائيّة في اللغة

الدكتور محمّد مصطفى رضوان

تعريف بها :

النظرية الثنائية ، أو المذهب الثنائي في اللغة ، يقوم على اعتبار أن الأصول اللغوية ثنائية ، أي يتركب كل منها من حرفين أساسيين ، وأن الأصول الثلاثية ، وما فوق الثلاثية ، مستنبطة من تلك الأصول الثنائية .

مبادئها :

وتعتمد هذه النظرية الثنائية على مبادىء أربعة :

المبدأ الأول ـ نشأة اللغة من المحاكاة :

إن منشأ الأصول اللغوية راجع إلى المحاكاة ، محاكاة أصوات الإنسان أو الحيوان أو الطبيعة ، أي أن هذه الأصول نشأت في أول أمرها محاكاة لأصوات الإنسان كالتأوه والتأفف والقهقهة والنحنحة ،

أو لأصوات الحيوان كالصهيل والزئير والنهيق والمواء والرغاء والوق أو الوقوقة ، أو لأصوات الجمادات أو الكائنات الطبيعية كصلصلة الجرس وصليل السيف وصرير القلم وحفيف الشجر وقصف الريح وهزيم الرعد ، أو لأصوات الأعمال التي يزاولها الإنسان كالقَطّ والقَصّ والشَقّ والقدّ والجَزّ والهَدّ والصَدّ والرَدّ والصَبّ ، وما اليها [1] .

والقول بأن لغة الإنسان الأول نشأت من محاكاة الأصوات واحد من آراء عديدة قيلت في هذا الموضوع .

وأقدم هذه الآراء هو الرأي القائل بأن اللغة الإنسانية وحي أو توقيف أو إلهام إلهي هبط على الإنسان فعلمه النطق وأسماء الأشياء . وفي تأييده ستند علماء العرب [2] إلى قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة [3] . » .

واعتمد الفرنجة على ما ورد في التوراة بهذا الصدد ، إذ تقول : « والله خلق من الطين جميع حيوانات الحقول ، وجميع طيور السماء ، ثم عرضها على آدم ، ليرى كيف يسميها ، وليحمل كل منها الاسم الذي يضعه له الإنسان ، فوضع آدم أسماء لجميع الحيوانات المستأنسة ، ولطيور السماء ، ودواب الحقول [4] . »

وكان أبو علي الفارسي [5] ، وأبو الحسين أحمد بن فارس الرازي القزويني [6] ، من أصحاب هذا الرأي ، وقد عرضه

---

(١) سر الليال في القلب والابدال ٢٣ (٢) الصاحبى في فقه اللغة ٥ — ٧

(٣) سورة البقرة ، آية ٣١

(٤) سفر التكوين ، الإصحاح الثاني ، الفقرة : ١٩ ومايليها .

(٥) ابو علي الفارسي ، هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

(٦) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازى القزوينى ، المتوفي سنة ٣٩٥ هـ

ابن جني [1] في كتابه الخصائص [2] ، ثم نقده ، ثم عاد فمال إليه ، حيث يقول : « واعلم فيما بعد ، أنني على تقادم الوقت دائم النقير والبحث عن هذا الموضوع ، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات التغوّل على فكري . وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقة ما يملك عليّ جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غَلْوَةِ السِحْرِ ، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله ، ومنه ما حَذَوْته على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وآماده ، صِحّةَ ما وُفّقوا لتقديمه منه ، ولُطفَ ما أسعدوا به ، وفُرِقَ لهم عنه . . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعز ، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه ، وأنها وحي » [3] .

وانتشر المذهب الآنف الذكر بين جمهرة كبيرة من العلماء كانت تنادي به ، كالفيلسوف الإغريقي هيراكليت [4] ، وما زالت طائفة منهم تذهب إليه في العصور الحديثة كالفيلسوف دوبانالد [5] والأب لامي [6] في كتابه فن الكلام .

وأحدثها هو الرأي القائل بأن اللغة كغيرها من الظواهر الإجتماعية ، نشأت ساذجة ، ثم تطورت بمرور الزمن ، وتتابع التجارب . وقد أدى تباين المشاهدات والتجارب ، واختلاف البيئات والأوساط والطبائع إلى اختلاف اللغات .

---

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلي المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، ومن اساتذته ابو علي الفارسي .
(٢) الخصائص ١ : ٤٠ (٣) الخصائص ١ : ٤٧ .
(٤) فيلسوف اغريقي من المدرسة اليونانية ، توفي عام ٤٨٠ ق . م .
(٥) من علماء فرنسا في القرن التاسع عشر الميلادى .
(٦) « « « « « الثامن « «

ومن أشهر الآراء التي بين هذين الرأيين (الأقدم والأحدث) خمسة مذاهب ، نقدم لكل منها خلاصة موجزة فيما يلي :

(١) – مذهب المواضعة والاتفاق : ويقول بأن اللغة ابتدعت واستحدثت بالتواضع والاتفاق وارتجال ألفاظها ، وقد ذهب إليه كثيرون ، كأرسطو ، وآدم سميث الإنجليزي ، والمعتزلة ، والأخفش الأوسط [١] ، وقال به ابن جني [٢] قبل أن يذهب مذهب أستاذه أبي علي الفارسي الذي يرى أنها وحي من عند الله تعالى وتوقيف منه عز وجل .

(٢) – مذهب التنفيس ، أي التفريج عن النفس ، بإصدار أصوات تكونت منها فيما بعد كلمات كالتأوه والتأفف .

(٣) – مذهب الإستعداد الفطري : وهو الذي يقول إن الإنسان بفطرته مزود بالقدرة على الكلام ، أي صوغ الكلمات أو الألفاظ التي ينطق بها عند الحاجة ، فمقتضى الحال هو الذي يخرج تلك القدرة الفطرية من حيز القوة إلى حيز الفعل . وكأن النفس البشرية عند أصحاب هذا الرأي مخزن ممتلىء باللألفاظ ، ينفتح شيئاً فشيئاً بمفتاح الزمن ومقتضيات الأحوال .

(٤) – مذهب التأثر الفطري أو الإنفعال : والمقصود به أن مشاهدة الإنسان لأخيه الإنسان ، وهو يزاول عملاً من الأعمال الشاقة ، أو يعاني حالاً انفعالية قاسية ، كانت تثير أقصى اهتمامه ، وتجعله يتأثر تأثراً آلياً ، بطريق المشاركة الوجدانية ، فيحدث أصواتاً ساذجة ، أو يشير إشارات تلقائية ، للتعبير عن شدة

---

(١) هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة ، المتوفى سنة ٢١١ هـ

(٢) الخصائص ١ : ٤٠

انفعاله ، وتأثره مما يعاني أخوه ، ثم تطورت الأصوات الساذجة بمرور الزمن ، وتكرار التجارب المتشابهة ، وأصبحت ألفاظاً أو كلمات ، واستغنى عن الإشارات كلها أو بعضها ، وحلت محلها كلمات أيضاً .

(٥) – مذهب المحاكاة : وهو الذي يقرر أن اللغة الإنسانية نشأت من الأصوات وسارت في سبيل الرقي شيئاً فشيئاً ، تبعاً لارتقاء العقل الإنساني ، وتقدم الحضارة ، واتساع نطاق الحياة ، وتنوع المطالب . وقد أشرنا إليه آنفاً . وممن ذهب إليه ، العلامة العربي ابن جني [1] في القرن العاشر الميلادي ، والعلامة الإنجليزي (وتني) في القرن التاسع عشر الميلادي .

ويبدو أن أحدث هذه المذاهب هو أقربها إلى الصواب ، وأن أقدمها ، إذا أخذناه على ظاهره ، ربما كان أبعدها عن جادة الرشاد .

أما الآراء الأخرى ، فيكمل بعضها بعضاً ، إذ أن كلاً منها يشرح سبباً من أسباب نشأة اللغة ، ويتغاضى عن سواه.

غير أن مذهب المحاكاة ، قد أنار الطريق أمام الباحثين ، وكشف اللثام عن منشأ عدد غير قليل من الأصوات اللغوية ، في جميع اللغات الإنسانية ، سامية أو آرية .

وليس هذا الرأي جديداً ، تمخضت عنه الدراسات الحديثة ، كما يروي بعض العلماء ، ولكنه قديم ، تحدّث عنه ابن جني ، وهو من

---

(١) الخصائص ١ : ٤٠

علماء القرن الرابع الهجري الذي انتشرت فيه الثقافة العربية في الشرق والغرب ، وذكر أنه نقله عمن سبقه ، إذ قال : « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها ، إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوي الريح ، وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وشحيح الحمار ، ونعيق الغراب وصهيل الفرس ، ونزيب الظبي ، ونحو ذلك . ثم ولدت اللغاتُ عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح ، ومذهب متقبل[1] . »

ونقل ابن جني لهذا الرأي عمن سبقه ، فيه دلالة قاطعة على أنه كان مذهباً مقرراً شائعاً بين السابقين ، وإن كنا لا نعرف على وجه اليقين أول القائلين به .

لكن المحدثين ، وإن لم يكونوا مبتكريه ، يرجع الفضل إليهم في توضيحه ونقده ، فقد شرحه (ماكس مولر) وسخر منه ، وندد بأن صوت الكلب (هَوْ هَوْ) أو (بَوْ بَوْ) من بين الأصوات المحاكاة التي يتناولها المذهب المذكور .

واتجه (رينان) في شرحه إياه إلى شيء من التفصيل في كتابه (التاريخ العام للغات السامية) فقد أتى بأمثلة كثيرة تؤيده ، وتبين تشابه كثير من الأصوات اللغوية المنبعثة عن المحاكاة في الفصيلتين ، السامية والهندوأوربية .

ونحا هذا المنحى العلامة أحمد فارس الشدياق في كتابه (سر الليال في القلب والابدال) فقد جد في التدليل على صحته بأمثلة كثيرة لا يبلغ الحصر مداها .

---

(١) الخصائص ١ : ٤٦ ، ٤٧

لكننا ، مع تقديرنا لهذا المذهب ، نرى أنه قاصر ، لم يتمكن من الإبانة عن السبب في نشأة كثير من الأصول اللغوية ، وبخاصة ما يدل منها على معان مجردة ، كمعنى التضاد والتناقض ، ومعنى استحالة إجتماع الضدين في موضوع واحد في وقت واحد ، ومعنى استحالة رفع النقيضين عن شيء واحد في وقت واحد ، وما إلى ذلك من موضوعات .

المبدأ الثاني ــ نشأة اللغة ثنائية المواد :

إن المواد اللغوية نشأت في أول أمرها ثنائية ، يتركب كل منها من مقطع واحد مغلق ، أي من حرفين ، أولهما متحرك ، حركته قصيرة ، وثانيهما ساكن ، وأن سنة التطور والنمو المطرد المعززة بالتجربة والمشاهدات المتجددة ، هي العامل الفعال ، في تعديل المادة الثنائية ، وفي جعلها مركبة من ثلاثة أحرف أو أكثر .

وقد أفاض في شرح هذا المبدأ كثير من المتقدمين والمتأخرين من علماء اللغات الآرية أو الهندوأوربية ، وعلماء اللغات السامية .

وكان أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني في مقدمة علماء العرب الذين ذهبوا هذا المذهب ، كما هو مسطور في معجمه (مقاييس اللغة) وإن كان لم يشرحه ، ولم يبد فيه رأياً صريحاً .

واعتنقته طائفة كبيرة من العلماء ، في مقدمتهم ابن يعقوب القرطبي الذي عاصر النهضة اللغوية في الشرق والغرب ، أثناء القرن العاشر الميلادي وكان بالأندلس من أشهر علماء العربية والعبرية الذين تأثروا بالثقافة الإسلامية المزدهرة في العصور الوسطى .

ولم يحدثنا التاريخ عما كان هناك من بحوث في هذا الموضوع خلال الفترة الأخيرة من القرون الوسطى والفترة الأولى من العصر الحديث .

وجاء القرن التاسع عشر ، فنهضت البحوث اللغوية متأثرة بالنهضة العلمية العامة ، وأقبل المستشرقون على دراسة اللغات دراسة استيعاب ومقارنة ، وظفر هذا البحث بعناية كثير من العلماء الألمان ، مثل (جزينس وفورست وفيلي وبروكلمان ونولدكه) والعلماء الفرنسيين مثل (رينان وكازه) والعلماء الروس والإنجليز وغيرهم .

وقد اقتفى بعض الشرقيين المعاصرين آثار هؤلاء العلماء ، ومن أشهرهم أحمد فارس الشدياق وجورجي زيدان والأب أنستانس ماري الكرملي .

وحاول الأب مرمرجي الدومنكي تطبيق هذه النظرية تطبيقاً عملياً دون أن يفيض في شرحها .

مذهب آخر معاصر :

وقد عاصر هذه النظرية مذهب آخر ، وناوأها فترة غير قصيرة ، هو المذهب الثلاثي الذي كان له أنصاره ومؤيدوه ، وإن كان ظهوره لم يغض من النظرية الثنائية شيئاً . يقول العلامة الألماني جزينس : « إن ثلاثية الأصول اللغوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات السامية ، لدرجة أن اللغة في بعض الحالات تصطنع طرائق معينة للاحتفاظ بثلاثية الأصول ذات المقطعين ، ولو بصفة ظاهرة ، كما في (عدة وثقة) وكما في الأسماء الستة العربية .

غير أن كثيراً من الأصول الثلاثية يمكن ردها إلى أصول ثنائية ، نسميها جذوراً ، تفرعت منها جذوع ثلاثية وفوق الثلاثية . »

ويزيد العلامة رينان الفرنسي هذا الموضوع وضوحاً ، إذ يقول : « إن من بين الأصول الثلاثية أنواعاً من الأفعال ، تعد ثنائية ولا تعد ثلاثية ، إلا لاعتبارات صرفية ، تلك هي الأفعال المضعفة والمعتلة التي

لا يكون فيها لتكرار الحرف الثاني أو لإضافة حرف العلة تأثير يذكر في تغيير المعنى الأساسي الذي يفيده الأصل الثنائي ، وذلك نحو : (ند) فإنه أصل ثنائي يفيد معنى الحركة أو الإبتعاد ، سواء ضعف ثانيه ، فقيل (نَدّ) أو مد أوله ، فقيل (ناد) أي تحرك أو تمايل من النعاس ومنه (تندد) الغصن ، أي تحرك ، أو مد ثانيه ، فقيل (ندا) يقال : ندا الشيء ، بمعنى تفرق ، والإبل النوادي ، هي الشوارد .

وإن الأفعال الثلاثية المركبة من حروف صحيحة نجد في جميع الحالات تقريباً أن أحد أحرفها الثلاثية أضعف من الآخرين ، وأنه لا يحدث في المعنى الأساسي إلا تعديلاً طفيفاً » .

ومن ثمّ ، يبدو أن الأصل السامي الثلاثي يمكن رجعه ، في الغالب ، إلى حرفين أساسيين ، أضيف إليهما ثالث ، ليس له في تغيير المعنى الأساسي إلا تأثير طفيف ، وأن الأصول الثنائية السامية هي العناصر البدائية التي لا تقبل النقص .

يضاف إلى ذلك أن معظم الأصول الثنائية نطق بها الإنسان في أول الأمر محاكياً أصوات الحيوان أو أصوات الظواهر الطبيعية أو الأصوات التي تسمع عند مزاولة الأعمال التي تدل عليها الأصول .

وقد طبق فورست الألماني النظرية الثنائية تطبيقاً عملياً في معجمه الكبير الإنجليزي العبري ، وشرحها جزينس شرحاً وافياً مؤيداً بالأمثلة في كتاب له عن اللغات السامية ، وكذلك رينان الفرنسي في كتابه (التاريخ العام للغات) .

هل كانت السامية لغة إلصاقية ؟

أيجوز لنا ، بعد ما ذكرنا ، أن نتصور أنه قد أتى على اللغات السامية حين من الدهر ، كانت كل منها مكونة من مواد ثنائية لم تتوارد

عليها التغيرات الصرفية أو النحوية ، وأن الإسناد أو الوصف مثلاً كان يعبر عنه بوضع مادة بجوار أخرى بطريقة معينة ، وأن مكملات الجملة كانت مواد ثنائية تضم إلى ركنيها الأساسيين ؟ وبعبارة أخرى : هل كانت اللغة السامية كاللغة الصينية وغيرها من اللغات الإلصاقية التي يعبر فيها عن المعاني بوضع المواد بعضها بجوار بعض بطرائق معينة ؟

ولتوضيح ذلك أقول : إن الكلمة الصينية تتكون من مقطع واحد مفتوح أو مغلق يدل على معنى عام يحدده السياق ، وذلك نحو كلمة (تَ ta) فقد تفيد معنى عظيم أو كثير أو يعظم أو عظم . والطريقة التي تتبع في ترتيب الألفاظ تحدد المعنى المراد ، فإذا قيل : (تَ كوك ta kuok) كان المعنى : الدولة العظيمة . وإن عكسنا الترتيب ، وقلنا : (كوك تا . Kuok ta) كان المعنى : الدولة عظيمة .

وإذا أريد التعبير عن الجمع أضيفت كلمة أخرى تفيد الكثرة ، مثل : (كِ Ki) بمعنى بعض ، أو (صو Su) بمعنى عدد ، فيقال : (كوك كِ Kuok Ki) بمعنى بعض دول ، و (كوك صو Kuok Su) بمعنى دول متعددة . والكلمة (تسي Tsi تفيد معنى طفل أو طفلة (Child) والكلمة (نيو niu) تفيد معنى طفلة أو بنت ، فإذا قيل : (تسي نيو tsi niu) كان المعنى بنون وبنات . أما إذا عكسنا الترتيب ، فقلنا : (نيوتسي Niutsi) فإن المعنى يتغير ويكون : طفل أنثى أو طفلة .

ويعبر عن الإضافة بكلمة (سي ci) بمعنى صاحب أو صاحبة ، وتوضع بين المضاف والمضاف إليه ، على أن يذكر المضاف إليه أولاً . مثال ذلك : الكلمة : (مِنْ min) تفيد معنى شعب والكلمة : (لِكْ .Lik) تفيد معنى قوة أو قوى ، فإذا قيل : (مِنْ لِكْ .Min Lik) كان المعنى إما الشعب قوي ، وإما قوة الشعب .

فإذا أريد تحديد معنى الإضافة قيل : (مِنْ سِي لِكْ .Min ci Lik) . والكلمة الواحدة قد تستعمل بمعنى الفعل أو بمعنى الإسم ، مثال ذلك : الكلمة (ونج .Wang) معناها ملك أو حاكم ، والكلمة (باو .Pao) تفيد معنى يحمي أو حماية ، فإذا قيل : (وَنج بَاوْ منْ Wang Pao Min) كان المعنى الحاكم يحمي الشعب . والكلمة (يو Yeu) معناها تشبه ، والكلمة (فو fu) معناها أب . فإذا قيل : (ونج سي باوْ مِنْ يو فو سي باو تسي — Wang ci Pao Min yeu fu ci Pao Tsi) فإن المعنى يكون : حماية الحاكم للشعب تشبه حماية الأب لأطفاله .

ومن هذه الأمثلة نتبين بصورة إجمالية الطريقة البدائية التي تتبع في التعبير عن المعاني المختلفة ، وأعني بها الطريقة الإلصاقية ، أي وضع الأصول اللغوية بعضها بجوار بعض بترتيب معين للدلالة على المعاني .

ترى هل كانت اللغة السامية في بداية أمرها تنهج هذا المنهج أو نحوه ، ثم انتقلت من مرحلة ثنائية المواد إلى المرحلة الثلاثية بالتدريج خلال آلاف من السنين ؟

إن مبدأ التطور الطبيعي يجعلنا نميل إلى أن تكون إجاباتنا بالإثبات ، على الرغم من أنه ليس لدينا من الوثائق التاريخية ما يؤيد وجهة نظرنا.

وقد آمن بالتطور كثير من الباحثين في تاريخ اللغات الهندوأوربية ، ومن أشهرهم (بب .Bopp) من القدماء ، (و (وُد .Wod) و(وتني Whitney) و (جيرسبيرسين Jerspersen) من المتأخرين .

وهؤلاء ومن تابعهم يرجحون أن المواد الأصلية الهندوأوربية كانت في عصر ما كلمات مستقلة ، وأنها كانت مواد قليلة محدودة بحدود المعاني البدائية التي أريد التعبير عنها ، وأنها كانت تستعمل بعضها بجوار بعض على نحو ما هو متبع في اللغة الصينية .

أما اللغات السامية فإن (رينان) يقول فيها ما خلاصته : « إن مرحلة التكوين الثنائي لمواد اللغة السامية لا بد أن تكون من الوجهة المنطقية سابقة لمرحلة التكوين الثلاثي التي وصلت إليها الآن . »

لكنه يعود فيقرر أنه لا يستطيع أحد أن يأتي بشاهد واحد على هذا التطور ، ويبدي رأيه في الموضوع بإيجاز فيقول : « إن المواد الثنائية والثلاثية استعملتا معاً جنباً إلى جنب ، وأن المواد الثلاثية ليست إلا المواد الثنائية في صيغ أخرى دعت الضرورة إلى استعمالها بطريق التدرج الطبيعي المستمر » .

وعندي ، أن هذا رأي سديد ، تطمئن إليه النفس ، ويتمشى مع طبائع الأشياء . ومن الممكن أن نفهم في ضوئه السبب في نشأة الأفعال والأسماء التي تزيد أصولها على ثلاثة أحرف . وما اللغة إلا ظاهرة إجتماعية ولسنا نعرف أن ظاهرة إجتماعية ما قد انتقلت طفرة ، من حالة بدائية ناقصة إلى حالة راقية كاملة .

المبدأ الثالث — طبيعة المادة الثنائية :

إن طبيعة الحرفين اللذين تتكون منهما المادة الثنائية لها دخل كبير في بنائها على صورتها الثنائية ، بمعنى أن هذين الحرفين في الغالب شديدان أو رخوان أو متوسطان بين الرخاوة والشدة .

ويرى كثير من الفرنجة أن المواد الأصلية المكونة من حروف شديدة هي على وجه العموم أقدم من المكونة من حروف رخوة أو متوسطة . ويرجح أن الأخيرة نشأت عن الأولى بتخفيف الحروف الشديدة .

وتختلف هذه الحروف باختلاف اللغات غالباً ، فهي في العربية ، كما ذكر المرحوم حفني ناصف في كتابه [1] ، أن الحروف الشديدة

---

(١) حياة اللغة ١ — ٢٦ .

يجمعها (أجدك قطبت) وأن المتوسطة يجمعها (لم نرع) وأن الرخوة ، وهي ما عدا هذه ، يجمعها (صغث فذ هز شص حظ بسوخ) ويؤيد هذا ما ذكره الشهاب الخفاجي في مؤلفه القيم [1] ، إذ قال :

١ ـ إن الجيم والقاف لم يجتمعا في كلمة واحدة إلا أن تكون معربة كجردقة ، أو حكاية صوت كجلنيق لصوت باب ، والجيم من الحروف الرخوة ، والقاف من الحروف الشديدة .

٢ ـ لا تجتمع الصاد والجيم في كلام العرب ، فالجص والصنجة والصولجان معربة ، والإجاص دخيل ، والصاد شديدة ، والجيم رخوة .

٣ ـ لا تجتمع النون والراء بعدها ، فنرجس ونورج معربتان ، والنون شديدة ، والراء رخوة .

٤ ـ لا تجتمع زاي بعد دال ، فمهندز وهندازة معربتان ، ولذا قالوا مهندس ، والدال من الحروف الشديدة ، والزاي من الحروف المتوسطة بين الرخاوة والشدة ، ومن الحروف الرخوة في رأي الفرنجة .

٥ ـ لا يركب لفظ عربي من باء وسين وتاء . وبست لبلدة لفظ أعجمي ، والباء شديدة عند العرب ، ومتوسطة عند الفرنجة ، والسين رخوة عند العرب متوسطة عند الفرنجة ، والتاء شديدة عند العرب متوسطة عند الفرنجة .

٦ ـ لا يجتمع في العربية سين وزاي . ولا سين وذال إلا في كلمة معربة كساذج . وسذاب معرب سداب ، اسم بقلة . والسين متوسطة عند الفرنجة ، والزاي أو الذال رخوة عندهم .

---

(١) شفاء الغليل ٦ ـ ٧

٧ – لا تجتمع الطاء والجيم ، فطاجن معربة . والطاء شديدة باتفاق ، والجيم رخوة عند الفرنجة .

٨ – لا تجتمع الصاد والطاء في كلمة عربية ، فالأصطبة ، وهي المشاقة معربة استبي ، والمشاقة : ما سقط من الشعر عند المشط .

لكن يبدو أن ترجيح أسبقية المواد المركبة من حروف شديدة على المركبة من حروف رخوة أو متوسطة لا يستند إلى دليـــل تاريخي . ولعل الدافع لهذا الترجيح أن سنة التطور تقضي بالإنتقال من الصعب إلى السهل ، كما ان العقيدة الغالبة لدي العلماء أن الأصوات القوية هي التي لفتت نظر الإنسان في أول الأمر ، فحاكاها بحروف شديدة مثلها ، ثم حاكى الأصوات الخفيفة التي هي أقل من الأولى شأناً بحروف رخوة أو متوسطة .

المبدأ الرابع – طبيعة الحرف الثالث عند تثليث المادة :

إن تثليث المادة الثنائية كثيراً ما يكون بتكرار الحرف الثاني ، أي تضعيفه ، أو بإضافة حرف آخر ، هو في الغالب حرف علة ، أو حرف من أحرف الذلاقة ، أو أحرف الحلق ، أو أحرف الصفير .

وعندي أن هذا المبدأ الخاص بطبيعة الحرف الثالث ، هو أهم المبادىء التي يقوم عليها المذهب الثنائي في اللغة .

وقد وصل العلامة جزينس الألماني في ذلك إلى نتيجة حسنة ، هي أن تنمية المادة الثنائية ، وجعلها ثلاثية ، **يتم بواحدة من خمس طرق :**

الأولى – تضعيف الحرف الثاني :

والتضعيف هو الطريق الطبيعي ، والوسيلة الأولى ، لتنمية المادة الثنائية ، وجعلها ثلاثية ، وقد شرح ذلك أحمد فارس الشدياق متفقاً

في الرأي مع بعض الفرنجة المستشرقين ، وأيد ما ذهب إليه بأسباب ستة كافية في التدليل على صحة رأيه[1] ، هي :

١ – إن معظم اللغة مأخوذ من حكاية صوت أو صفة ، وان حكاية الصوت إنما تأتي من المضاعف نحو : دب ، دق ، هر ، سف ، قر .

٢ – ان الفعل في الأصل كالاسم في كونه يوقف عليه بالسكون قبل اتصاله بفاعله ، فإذا اتصل بفاعله فتح . وتقرير ذلك أن الواضع لما وضع (قد ودق ودف) لم يقصد بها في أول الأمر أن تكون فعلاً ولا اسماً ، بل مجرد حكاية لصوت توهمه بقطع النظر عن شيء آخر ، فلما وصل (دق) بفاعله قال : دقّ الرجلُ ، فلما أراد تخصيصه بأن يكون اسماً ، قال : دَقّ الرجلُ . ولهذا كثيراً ما نرى صيغة الاسم والفعل في هذا الباب واحدة .

٣ – إن اللغة كغيرها من الصنائع والموضوعات البشرية لا يحدث شيء منها تاماً كاملاً من أول وهلة ، ولكن على التدريج ، فالأحرى أن نقول إن الفعل السالم جاء آخر الأفعال ، أما الأجوف فإنه غالباً ما يأتي على عقب المضاعف ، كطبّ وطاب ، ودرّ ودار ، وصرّ وصار ، أي صوّت ، وجبّ وجاب ، وصبّ وصاب ، ومرّ ومار . وأما الناقص فإنه صدى غيره من الأفعال ، وكأنه نوع من القَطْعة (الترخيم) لغة لبعض العرب ، نحو : همر وهمى، ورجب ورجا ، أي خاف ، ومحق ومحا ، وشجب وشجا ، أي حزن ، وتجمع وتجمى ، والأسف والأسى .

٤ – ان حكم ترتيب المزيد على المضاعف لا يكاد يتخلف ، فقلما ترى

---

(١) سر الليال في القلب والابدال (ص ٢٢ – ٢٧)

للمضاعف معنى إلا ورأيت في مزيده مثله أو ما يقاربه . والمراد بالمزيد هنا ما يكون الحرف الثالث فيه أو لامه غير عينه ، وذكر لذلك أمثلة كثيرة تبلغ سبعة وخمسين ، منها : صَرّ وصرا ، أي صاح ، وألّ وألّب ، أي أسرع ، وسَلّ وسلب ، وكَفّ وكفت ، أي صرف ، وسَلّ وسلت ، ولَبّ ولبت ، وضَبّ وضَبّت ، أي أي قنص ، وكدّ وكدح ، ومَنّ ومنح ، ونَبّ ونبح ، وشَمّ وشمخ ، أي تكبر ، وبَخّ وبخا أو باخ ، أي فتر .

٥ ــ ان زيادة حرف على المضاعف أليق بحكمة الواضع في التفنن من نقصه ، إذ لو جعلت السالم أصلاً لزم عنه العدول من الكمال إلى النقصان . والإختصار في الأفعال ليس من مذهب العرب كما يدل على ذلك الأفعال المزيدة . ودليل آخر ، وهو أنهم يشبعون الفتحة في آخر الفعل فيتولد منها ألف ، كما في دحب ودحبَى ، وسلق وسلَقى ، وقس على ذلك زيادة الهاء في هجزع للجبان ، والنون في ضيغن ، والراء في بحتر وبعثر .

٦ ــ اننا نجد أفعالاً مجهولة الأصل ، وأصلها من المضاعف معلوم ، وذلك نحو : امتخر العظم ، أي استخرج مخه ، فهو لا بد أن يكون من امتخ ، إذ لم يجيء المخر بمعنى المخ . وقس على ذلك تمخّى العظم ، بمعنى تمخخه .

ومن طريف ما لاحظه الأب مرمرمجي الدومنكي أن « : المضاعف العربي الذي يقال : إنه مركب من ثلاثة أحرف أصلية لا تجد مقابلة في السريانية إلا بحرفين اثنين لا أكثر . مثلاً مقابل مَصّ ، وبحذاء حَمّ ــ حَمْ ، وبإزاء مَسّ ــ مَسْ . وهكذا كل المضاعفات التي هي بالحقيقة ثنائيات ، والثنائي وارد في كل الساميات ، متصفاً بمعنى

حقيقي وتام[1] » .

وكان كثير من علماء العرب الأقدمين يحذقون الثنائية على هذا النمط كالراهب الأصبهاني [2] الذي بنى معجمه (المفردات في غريب القرآن) على اعتبار المضاعف هجاءً واحداً ، ولم يبال تكرار حرفه الأخير ، فهو عنده من وضع الخيال ، لا من وضع العلم والتحقيق ، أي أنه إذا أراد ذكر (مَدّ يمدّ مدّاً) مثلاً في كتابه هذا ، جاء بها كأنها مركبة من مادة (مَدْ) أي ميم ودال ساكنة ، ولا يلتفت أبداً إلى أنها من ثلاثة أحرف ، أي (م دد) كما يفعل غيره من اللغويين ، ولهذا السبب يقدم مثل (مَدّ) على (مدح) بخلاف ما يتبعه أصحاب المعاجم الأخرى ، كالفيروزأبادي في القاموس المحيط وابن منظور في لسان العرب والزمخشري في أساس البلاغة والزبيدي في تاج العروس .

ومن أسرار العربية أننا كلما رددنا موادها المزيدة إلى الصورة الثنائية وجدنا الحرف الذي ثَلثَ أصلها ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية توجّه المعنى الأصلي العام توجيهاً خاصاً ، وتزيده تنوعاً وتقييداً .

فهذا ابن فارس في « مقاييس اللغة » يرد أصل (باب القاف والطاء وما يثلثها) إلى معنى القطع ، فيراه في (قطع) الذي يدل على صرم وإبانة شيء من شيء ، وفي (قطف) الذي يدل على أخذ ثمرة من شجرة ، وفي (قطل) الذي يدل على قطع الشيء ، وفي (قطم) الذي يدل على قطع الشيء أيضاً . فالعين والفاء واللام والميم جاءت أحرفاً زائدة على الأصل الثنائي (قَطْ) فخصصت معنى القطع ونوّعته بين الصرم والإبانة والأخذ ، وردّته تبعاً لأصواتها بين درجات الشدة

---

(١) من كلمة في الثنائية ألقاها في مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(٢) الراغب الاصبهاني هو الحسين بن محمد بن الفضل المدروف بالراغب ، وهو أديب كبير واسع العلم ، توفي سنة ٥٠٢ هـ .

والغلظة في إحداث القطع .

ويرد ابن فارس في « مجمل اللغة » (باب الجيم والذال وما يثلثها) إلى معنى (الأصل) فتجده واضحاً في (جذر) ومنها جذور اللسان : أصله . وفي (جذع) ومنقها جذع النخلة : أصلها . وفي (جذل) ومنها جِذْل كل شيء : أصله . وفي (جذم) ومنها جِذْم الشيء : أصله .

غير أن معنى (الأصل) يتفاوت قوة وضعفاً ، وكثرة وقلة ، وقرباً وبعداً ، بين هذه المواد المذكورة ، كأن الحرف المزيد الذي ثَلّثَ أصلها الثنائي قد عين كيفها ، ووصف كَمّهَا ، ورسم حَدّها : فالجِذْل أصل عام للشجرة ، ولكنه للنخل جِذْع ، وللحِساب جِذْر .

الثانية – إضافة حرف علة إلى أول المادة أو وسطها أو آخرها :

لقد فسر الشدياق إضافة حرف العلة إلى أول المادة الثنائية أو وسطها أو آخرها ، فقال : « إن الأجوف غالباً ما يأتي على عقب المضاعف كطبّ وطاب ، وضَرّ وضار ، وصَرّ وصار ، أي صوّت ، وجَبّ وجاب ، وصَبّ وصاب ، ومرّ ومار ، أي جرى وتحرك[1] . »

وهو كثير في اللغة العربية ، ومنه : قَاصَ من قَصّ ، يقال : قاصت السن تقيص قيصاً ، أي سقطت من أصلها ، وانفصلت عنه . وقاط من قَطّ يقاط ، يقال : قاطت الغنم ، أي تفرقت وصارت قطعاناً ، ومنه القوط وهو القطيع من الغنم . وحاس من الحس ، وهو القتل أو نفض التراب عن الدابة بالمحسة ، يقال : حاس يحوس حوساً ، وهو الكشط في سلخ الإهاب أولاً فأولاً . والجيش الجند : أو السائرون

---

(١) سر الليال ٢٨

لحرب أو غيرها ، ومثله الجشة ، بفتح الجيم وضمها ، وهي جماعة الناس يقبلون معاً ، ونهضة القوم . وقاض البناء : هدمه ، كقوضه . والقيض : الشق والانشقاق ، وهو قريب في معناه من قاض الشيء أي دقه . والجبة : من جَبّ بمعنى قطع . وغامت السماء ، كأغمت ، والغيم والغمام : السحاب . والهوس والهس : القطع . وهاصه يهيصه : دق عنقه . والهصّ : الشدخ . ولاق عينه ولقّها : ضربها . وساح الماء ، وسحّ ، أي سال .

ويظهر أن السبب في العدول عن المضاعف إلى الأجوف هو الرغبة في التخلص من تشديد عين الفعل بمد حركة فائه ، لأن التشديد ثقيل ، حتى لا يكاد يوجد في اللغات الآرية .

وقد يكون التخلص من التشديد هو السبب في مد الحرف الثاني بدلاً من تشديده ، فينشأ الناقص . ويذكر الشدياق سبباً آخر لنشأة الناقص ، بقوله : « وأما الناقص فإنه صدى غيره من الأفعال ، وكأنه نوع من القَطْعة (الترخيم) لغة لبعض العرب ، كما في همر وهمى ، ورجب ورجا ، أي خاف ، ومحق ومحا ، وشجب وشجا ، أي حزن ، وتجمع وتجمى [1] . »

لكن هذا السبب لا يبين سر العدول عن المضاعف إلى الناقص في المادة الواحدة ، وإن بَيّنَ سبب استعمال الناقص بدلاً من الصحيح الآخر ، كما هو واضح من الأمثلة التي جاء بها في كتابه [2] .

ومن التقارب الشديد بين معنى المضاعف والناقص في العربية : ندا الشيء : تفرق ، كنَدّ . ومدى البصر : يفيد معنى المدّ أو الإمتداد.

---

(١) سر الليال ٢٩

(٢) سر الليال ٣٠

وقضى في الأمر ، أي حكم فيه برأي قاطع : يفيد معنى القضّ . وحمي الحديد ، كحمّ ، بمعنى طحّ ، أي بسط . وبخا غضبه : سكن كبَخّ : وغمى عليه الخبر : غمّ . وكمى : غطّى مثل كمّ . وكعا : جبن ، مثل كَعّ . ومطا ومَطّ بمعنى . ونطا يفيد معنى نَطّ . وغذى وغذّ ، أي سال . وشظى وشظّ : فرق . وصحا وصحّ بمعنىً .

ويتقارب المضاعف والمثال في المعنى ، بلغات كثيرة ، ومن ذلك في العربية : الوقص : القطع ، وهو قريب من القص . والوهس : الكسر ، كالهسّ . وولق فلاناً بالسيف : طعنه به ، مثل لقّه . والوخز : الطعن بالرمح ، كالخز . ووبط الجرح : فتحه ، كبطّه . والأبد ، أصله الوبد ، وهو الزمن البعيد .

وتقلب الواو ألفاً أو العكس كثيراً ، مثل الوكاف والإكاف . والوكاء والإكاء . وواسى وآسى . وولف وألف . وورخ وأرخ . ووَحّدَ وأحّدَ . ووبد وأبد بمعنى عضب . وتوخى وتأخى . وواخى وآخى . والوقية والأقية . والوسادة والإسادة .

وتستبدل بالياء همزة في الاسم المنقول إلى العربية من لغة أخرى ، كإسماعيل بدلاً من (يشماعيل) وإسحاق بدلاً من (يصحاق) . أما يعقوب فقد بقيت فيه الياء تخلصاً من اجتماع حرفي حلق .

وقد فطن الباحثون إلى أنّ موقع الحرف الثالث الزائد على الأصل الثنائي ، تنويعاً للمعنى ، وتحديداً للفارق ، يغلب أن يكون تذييلاً في آخر الكلمة ، وإن جاء أحياناً حشواً في وسطها أو تصديراً في أولها . كما هو ظاهر من الأمثلة السابقة التي وضحت القيمة التعبيرية لهذا الحرف أينما كان وضعه من الكلمة .

الثالثة ـ إضافة حرف من أحرف الذلاقة إلى المادة الثنائية :

يمكن أن تتبع حالات كثيرة في تثليث المادة الثنائية عند إضافة أحرف الذلاقة إليها .

وأحرف الذلاقة ستة يجمعها قولك : (مربنفل) أو (فر من لب) وهي ، كما يقول الشهاب الخفاجي [1] ، أخف الحروف ، ولذا لا يخلو الرباعي والخماسي منها إلا عسجد ، فإذا وردت كلمة رباعية أو خماسية ليس فيها شيء من حروف الذلاقة ، فاعلم أنها غير أصيلة في العربية . ويقول الشدياق [2] : « ومما يقضي بالعجب أني وجدت باب النون معظمه في باب اللام والميم ، وأنت خبير بما للعرب من إيثارها هذا الحرف (النون) حيث جعلته علامة للإعراب ، ولتوكيد الأفعال ، وعلامة للمثنى والجمع فيها وفي الأسماء ، وركنا من الضميرين أنا وأنت وإخوتها . وأعرق الحروف وأصلها الراء ، ولذا كانت مواده من أغزر المواد ، وجاءت معانيها متنوعة . والباء والميم صنوان . والباء والفاء والميم إخوة ، فهي من أحرف الشفة » .

وأضيف إلى ما ذكر الشدياق أن (النون) تستعمل وحدها أو مع غيرها أداة للنفي في اللغات الهندوأوربية وفي بعض اللغات السامية كإنْ النافية في العربية . وتستعمل الميم في الفارسية مفتوحة للنهى ، ومكسورة ممدودة للدلالة على الإستمرار في الماضي أو الحال . وتستعمل الباء في الفارسية أيضاً للدلالة على المستقبل القريب ، ولتوكيد الماضي والأمر . وكل من اللام والميم ركن أساسي في أدوات النفي في العربية . وتوجد الميم في الاسم الدال على الأم في معظم اللغات . وكذا الباء أو ما يقرب منها في الاسم الدال على الأب . ولسهولة النطق بهذين

---

(١) شفاء الغليل ٢٧

(٢) سر الليال ٩

الحرفين (الميم والباء) كانا في مقدمة ما ينطق به الطفل ، كأن يقول : بابا ، ماما ، ونحوهما .

إذن ، فلا غرابة أن نجد المادة الثنائية تثلث في كثير من الحالات ، بإضافة أحد أحرف الذلاقة إليها ، وهي أحرف بادية الشأن ، ومن الممكن التمثيل لذلك بأمثلة كثيرة : فمن قص : قصم ، وقصر ، وقصب ، وقصف ، وقصل . ومن قط : قطم ، وقطر ، وقطع ، وقطب ، وقطف ، . ومن جز : جزم ، وجزر ، وجزل ، . ومن فصّ : فصم ، وفصل . ومن هدّ : هدم ، وهدر ، أي سقط ، وهدب ، أي قطع ، وهدن ، أي قتل . ومن ألّ : ألب ، أي أسرع . ومن بت : بتر . ومن جم : جمل . ومن رص : رصف من سل : سلب . ومن صد : صدم ، وصدف . ومن مط : مطل، ومطر .

الرابعة ــ إضافة أحد أحرف الحلق إلى المادة الثنائية :

في الإستطاعة أيضاً أن نثلث المادة الثنائية بإضافة واحد من أحرف ولحلق إليها ، فلا يقل أثراً عن إضافة أحد أحرف الذلاقة .

والظاهر أن الهمزة أصل لأحرف الحلق ، وأنها تنشأ من الوقف الفجائي على آخر الناقص ، فيصير المقطع المفتوح في آخر الكلمة مقطعاً مغلقاً ، آخره همزة ، وربما سميت الهمزة من أجل ذلك قَطْعة ، فعند الوقف على آخر الفعل (بذا ، أو ، ختا) نقول : (بذأ ، أو ، ختأ) أي كف . وعند الوقف على آخر الاسم (حشا) نقول : (حشأ) . ولعل هذا هو السبب في أن كثيراً من الأفعال والأسماء الناقصة يساوي كل منها المهموز اللام في معناه ، مثل (بذا ، وبذأ . وختا ، وختأ . وحسا ، وحسأ ، أي صلب . وجفا ، وجفأ ، أي

صرع . وحكى العقدة ، وحكأها . وخنى الجذع ، وخنأه ، أي قطعه . وقرا الشيء و، وقرأه . واستدفى ، واستدفأ . وبرا الله الكون ، وبرأه ، خلقه . وكذلك حشا المرأة ، وحشؤها . وحموها وحموؤها : والضنو والضنء : الولد) .

وتنشأ العين عن الهمزة ، كما في بدأ وبدع ، ونتأ ونتع أي خرج أو برز ، وفقأ وفقع ، وجزأ وجزع . وتحل الحاء محل العين ، كما في نفع ونفح . وتنص قاعدة مقررة في اللغات السامية على أن أحرف الحلق يحل بعضها محل بعض .

والذي يعنينا هنا ، أن نذكر أن كثيراً من الأصول الثنائية تثلث بإضافة حرف من أحرف الحلق إليها ، نحو :

فق : أصل ثنائي ، يفيد التفريق ، يقال : فق ماله ، أي فرقه لينفقه . وفق الجراب : شقه . ومنه : فقأ العين والبثرة ونحوهما ، بمعنى قلعها أو شقها أو خرقها . والفقء : نقر في حجر . وفقح ، بمعنى فتح . يقال : فقح الجرو ، أي فتح عينه أول ما يفتحها ، وهو صغير . والتفقيح : التفتيح وفقع : شق . وانفقع : انشق .

وفل : أصل ثنائي ، يفيد الثلم أو الشق بصورة ما . يقال : سيف مفلول ، أي مثلوم . ومنه : فلأ الشيء : أفسده .

وفلعه : شقه . وفلح الأرض : شقها وأعدها للزرع .

وفلع رأسه : شدخه كثلغ وثدغ .

وبك : أصل ثنائي ، بمعنى قطع . يقال منه : بكع ، أي قطع .

وبكأت الناقة : انقطع لبنها أو كاد .

وتوجد أفعال كثيرة ، يفيد كل اثنين منها معنى واحداً ، إذا كان أحدهما مضاعفاً ، والآخر حلقي اللام ، نحو : بص وبصع : سال . وجم وجمع . ورب وربع : أقام . ورد وردع . وشم وشمخ : تكبر . وصد وصدغ . وصرّ وصرأ ، أي صرخ . وقط وقطع . وكدّ وكدح . ومنّ ومنح . ونبّ ونبح . ونسّ ونسع ، أي ذهب .

الخامسة – إضافة أحد أحرف الصفير إلى المادة الثنائية :

أحرف الصفير هي السين والزاي والصاد ، وأولها أخفها ، وتليها الثانية . ويلحق بالسين التاء ، وبالزاي الذال ، وكثيراً ما تحل الصاد في العبرية محل الضاد أو الظاء في العربية . وتضخم الزاي فينشأ الحرف (ث) أحد الحروف الفارسية ، ويقرب منها الجيم المعطشة ، ثم الشين . وفي العامية تحل السين أو التاء محل الثاء ، والزاي أو الدال محل الذال ، فكلمة : سابت – ثابت ، وتوب – ثوب ، وزهب أو دهب = ذهب ، ودا = ذا .

ويقل تثليث المادة الثنائية بإضافة أحد أحرف الصفير إليها ، نحو :

فر : أصل ثنائي ، يدل على الفصل أو التفريق أو النشر بصورة ما . ومنه : فرس فريسته ، أي كسر عنقها . وفرز وفرد وفرش وفرص ، بمعنى قطع أو مزق أو شق .

وبقلب الفاء باء تنشأ المادة الثنائية (بر) . ومنها :

برس ، والتبريس : تليين الأرض بكحتها مثلاً .

وبرز ، والبروز يتضمن معنى الانفصال .

وبرص ، والتبريص : حلق الرأس . وتبرص الأرض ، لم

يدع فيها رعياً إلاّ رعاه . ومنه : برد الحديد يبرده . وبرت ، أي قطع .

وجر : أصل ثنائي يفيد الكشط أو المحو بصورة ما . ومنه : جرد وجرز . والأرض الجرز ، هي الجرداء التي لا نبات فيها . وجرس ، أي لحس بلسانه . وجرش الفول أو القمح : نزع قشره .

وتوجد ألفاظ يتحد كل اثنين منها ، أو يتقاربان ، في المعنى ، إذا كان أحدهما مضاعفاً ، والآخر ثالثه أحد أحرف الصفير ، أو ما يلحق بها ، نحو : دم ودمس ، يقال : دم الأرض ، أي أصلحها وسوّاها . ودمس بينهم ، أي أصلح . وزم وزمج ، أي ملأ . وضب وضبت ، أي أمسك . وغم وغمس . وطم وطمس ، أي أخفى أو غطى . وفل وفلذ ، فالفل : الثلم ، والفلذ : القطع ، والتفليذ : التقطيع ، ومنه : الفلذة ، وهي القطعة من الكبد أو من الذهب . والقُرّ والقَرس : البرد . وكفه عن الشيء وكفته ، أي صرفه عنه . وكنّ وكنز ، أي أخفى . ولَبّ ولبد ، أي أقام . وهَبّ وهبص ، أي نشط . وهب وهبذ ، أي أسرع .

نشأة المادة الثلاثية من الثنائية الحكائية :

في نهاية هذا البحث ، أود أن أعرض مادة ثنائية حكائية ، مبيناً المواد الثلاثية المشتقة منها بالطرق المختلفة ، وهي مادة (قع) .

ويظهر أن مادة (قع) في الأصل حكاية لصوت الرعد المزعج ، ومنها القعقعة ، وتقعقع ، أي اضطرب .

والمواد المتفرغة عن هذه المادة تفيد معنى الخوف أو الإنكماش أو الإسترخاء بصورة ما ، لما يترتب على سماع هذا الصوت من خوف ،

فمن ذلك : (قبع) بإضافة حرف ذلاقي في الوسط ، يقال : قبع الرجل قبعاً أي انبهر . وقبع القنفذ قبوعاً : أدخل رأسه في جلده ، والرجل : أدخل رأسه في قميصه .

ومنه (قنع) بإضافة حرف ذلاقي آخر في الوسط أيضاً .

ومنه القنوع ، أي التذلل ، ومن دعائهم : نسأل الله القناعة ، ونعوذ به من القنوع .

وبإبدال القاف كافاً ينشأ (كع) يقال : كَعّ الرجل يَكِعُ ويكَعُ كعوعاً ، أي جبن وضعف ، فهو كَعّ وكاع .

وبإضافة الواو ، أحد أحرف العلة ، في الأول ينشأ (وكع) ومنه: وكع البعير ، أي سقط من الضعف أو الوجع ، والدجاجة خضعت .

وبإضافة حرف علة في الوسط ينشأ (كاع) يقال : كعت عنه أكيع أو أكاع ، إذا هبته وجبنت عنه .

وبإضافة حرف علة في الآخر ينشأ (كعا) يكعو ، أي جبن . والأكعاء : الجبناء . والكاعي : المنهزم كالكاغي .

وبإضافة الباء الذلاقية في الوسط ينشأ (كبع) أي ذل . والكبوع : الذل والخضوع . وكذلك كنع كنوعاً ، أي انقبض .

وبإضافة الثاء في الوسط ينشأ (كثع) ومنه : كثعت الإبل ، أي استرخت بطونها .

وبإبدال الثاء تاء ينشأ (كتع) كمنع ، بمعنى هرب أو انقبض .

وبإبدال الكاف خاء تنشأ المواد : خبع الصبي أي فحم وأنهكه البكاء . وختع السراب أي اضمحل . وخرع الرجل أي ضعف . وخشع وخضع وخنع . ولخع الرجل أي استرخى جسمه .

نظرة عامة :

وبعد ، فإني غير ذاهب إلى أنه من الممكن رد جميع الأصول الثلاثية إلى أصول ثنائية ، وإنما أقرر مطمئناً أن عدداً كبيراً من الأصول الثلاثية جاء تنمية لأصول ثنائية معظمها حكائي ، وأن هذه التنمية تمت في أغلب الحالات بطريقة أو أكثر من الطرق التي تحدثت عنها آنفاً .

ولعلي بما قدمت في هذا البحث أكون قد ألقيت أضواء كافية على هذا الموضوع المتشعب الأطراف المتعدد النواحي .

والله تعالى أسأله الهداية والرشاد .

د. محمد مصطفى رضوان